جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

الحماية الجنائية للأمن الأسري في مواجهة التطور التكنلوجي _ دراسة مقارنة

رسالة قدمها الطالب

علي هاشم عبد الحسن

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا، وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د علي حمزة عسل

استاذ القانون الجنائي

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

الخلاصة

تتمثل الحماية الجنائية للأمن الأسري في مواجهة التطور التكنلوجي بسعي المشرع لتوفير الحد الأقصى من الحماية لمجموعة المصالح الأساسية والقيم الجوهرية في المجتمع، وتتمثل هذه المصالح بالأسرة وأمنها, فلكل قاعدة من قواعد القانون غاية ومصلحة تستهدف من خلالها حماية مباشرة , وتتمثل تلك الغاية والمصلحة مدار دراستنا هو الأسرة وأمنها , لأنها قد تعدّ ضرورة من ضرورات أمن المجتمع و مصدراً من مصادر تطوره وارتقائه و قيمة, والتي يعدّها المشرّع جديرة بالحماية بما تهدف اليه من تحقيق العدالة والاستقرار القانوني في الأسرة, وضبط السلوك بما يضمن تطور المجتمع.

ويكتسب هذا البحث أهميته في نطاق التقنية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات و تتضح هذه الأهمية في انتشار التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها التي كان لها اثر بالغ في كافة جوانب الحياة ولا سيما في محيط الأسرة من خلال ارتكاب العديد من الأفعال التي تمثل مساس بالأمن الأسري التي لها اثر واضح كالابتزاز وجرائم الاباحة الجنسية وغيرها من الجرائم, تبرز الأهمية العملية لموضوع البحث بما تمثله جرائم المساس بالأمن الأسري من أهمية كبيرة لكونها تمثل مواكبة ومسايرة لمقتضيات العصر الحديث الذي شهد انتهاك كبير لحرمة الحياة الخاصة بما تنطوي عليه من شرف واعتبار وتشهير في سمعه الأسر الأمنه بالإضافة إلى جرائم التهديد والسب والقذف على نحو لم يكن معروفا من قبل وهذا ما حتم على المشرع للتدخل من خلال سن القوانين التي من شأنها مواكبة التطورات التكنلوجية وذلك لأجل توفير حماية للأمن الأسري من خطر التطورات التي من شأنها المساس بأمن وسلامة المجتمع.

وتتمثل اشكالية الدراسة تتبلور اهم إشكالية في هذ الدراسة من خلال دراستنا لموضوع البحث على محورين , الموضوعي يتمثل بمدى كفاية النصوص الجزائية وغير الجزائية المتعلقة بالجرائم الماسة بالأمن الأسري تلك التي تقع عن طريق الوسائل التقنية والتي اخذت تهدد أمن وكيان الأسرة, والاجرائي يتمثل في مدى كافية القوانين الاجرائية الجزائية بمجاراة خصوصية الجرائم الماسة بالأمن الأسري, وبالخصوص تلك التي تقع عن طريق الوسائل التقنية الحديثة , فضلاً عن ذلك غياب الملاكات المتخصصة بالتحري والتحقيق والذي هو بطبيعة الحال يزيد من تعقيد اثباتها ومواجهتها.

تتمثل ابرز الاسباب في اختيار موضوع هي عدم وجود التشريعات الجنائية في العراق وبعض الدول التي توفر حماية للأمن الأسري من التفكك سواء في داخل المجتمع أو على صعيد الدول , لذلك آثرنا الى الرجوع الى القواعد العامة لقوانين عقوبات الدول لمعالجة جرائم الاعتداء على الأمن الأسري , نظراً لعدم وجود قوانين خاصة في هذا الشأن.

ومن ابرز اهداف البحث والتي تتمثل بالتعرف على الجرائم الماسة بالأمن الأسري في إطار تطور تقنيات المعلومات ولا سيما الجرائم المنافية للأخلاق والشرف والاعتبار وغيرها , وفضلاً براز اهتمام المشرع العراقي في مشروع قانون حماية الأمن الأسري في إطار مواكبة التغيرات السريعة لعصر تطور تكنولوجيا المعلومات وذلك للحفاظ على امن الأسرة من كافة المخاطر التي تهددها .

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث:

تتمثل الحماية الجنائية للأمن الأسري في مواجهة التطور التكنلوجي بسعي المشرع لتوفير الحد الأقصى من الحماية لمجموعة المصالح الأساسية والقيم الجوهرية في المجتمع، وتتمثل هذه المصالح بالأسرة وأمنها, فلكل قاعدة من قواعد القانون غاية ومصلحة تستهدف من خلالها حماية مباشرة , وتتمثل تلك الغاية والمصلحة مدار دراستنا هو الأسرة وأمنها , لأنها قد تعدّ ضرورة من ضرورات أمن المجتمع و مصدراً من مصادر تطوره وارتقائه و قيمة, والتي يعدّها المشرّع جديرة بالحماية بما تهدف اليه من تحقيق العدالة والاستقرار القانوني في الأسرة, وضبط السلوك بما يضمن تطور المجتمع.

وبفعل التقدم السريع الذي رافقه ظهور العديد من الجرائم لم تكن معروفة من قبل وهي ما يطلق عليها الجرائم المعلوماتية وتعد هذه الطائفة من الجرائم هي الأكثر وقوعا في عصر تطور تكنلوجيا المعلومات لكونها تعبر عن طموح الانسان العصري في الوصول إليها والتعرف على ما تحمله في ثناياها من المعلومات والنظم والأفكار التي تمثل إحدى معالم الحياة العصرية الحديثة المتمثلة بالرفاهية والاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يسعى الانسان الى بلوغه في مجتمعه ولا سيما المجتمع العراقي الذي تعرض الى العديد من الظروف الاجتماعية والسياسية القاسية التي مر بها بالشكل الذي اثرت عليه في سبيل الوصول إلى تحقيق رغباته بطرق غير مشروعة حتى وان كان ذلك بإساءة الاستخدام الذي من شأنه الأضرار بحياة الاخرين في كافة مجالات الحياة وهذا بالنتيجة انعكس أثره على الأسرة التي تعد اللبنة الأولى والأساسية في المجتمع , وشهدت الكثير من الأسر في الوقت الحاضر إلى ما يهدد امنها من جراء الأفعال التي تعد اخلال بأمنها ،لا سيما بالنسبة لجرائم الابتزاز والجرائم الماسة بالشرف والاعتبار, وجرائم الاباحية الجنسية المعلوماتية وغيرها التي تمثل أخلال بالأمن الأسري ,ولذلك سعت الكثير من التشريعات والدساتير والمواثيق الدولية الى توفير حماية للأمن الأسري من خلالها يمكن الوقاية ومكافحة كافة الجرائم الماسة بالأمن الأسري.

ثانيا/ اهمية موضوع الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الخطورة التي تضمها اجهزة التطور التكنلوجي, فمكانتها التقنية الحديثة اضحت بيد من تحركهم نوازع الشر, وهي في المقام وسيلة خطيرة لارتكاب الافعال المجرمة, مستغلين ما تتمتع به الاجهزة التقنية الرقمية من أمكانيات تسهل عليهم ارتكاب الجريمة, من دون ان يبذلوا جهداً كبيراً , بل قد يرتكبها وهو جالس في عقر داره, فيستطيع أن يسب ويقذف ويعتدي على حرمة الحياة الخاصة للآخرين وغير ذلك , وهو لا يكلف نفسه الا حركة بسيطة يضغط بها على زر او اكثر من تلك الموجودة في لوحة المفاتيح, وانظر لتشعب اهمية الدراسة الا اننا سوف نقسم تلك الأهمية الى أهمية علمية وأهمية عملية , وذلك على النحو الاتي :

- **الأهمية العلمية**

يكتسب هذا البحث أهميته في نطاق التقنية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات و تتضح هذه الأهمية في انتشار التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها التي كان لها اثر بالغ في كافة جوانب الحياة ولا سيما في محيط الأسرة من خلال ارتكاب العديد من الأفعال التي تمثل مساس بالأمن الأسري التي لها اثر واضح كالابتزاز وجرائم الاباحة الجنسية وغيرها من الجرائم، لذا فإن هذه الأهمية تفرض علينا الكثير من البحث واستعراض التشريعات والدساتير والمواثيق الدولية التي كان لها دور بارز في توفير حماية للأمن الأسري من خلال آليات الوقاية وأساليب المكافحة فضلا عن الاستعانة بوسائل الإثبات الحديثة التي كان لها الفضل في سهولة ضبط والقبض على الجناة وإحالتهم الى المحاكم المختصة وفرض الجزاءات الرادعة التي تقررها القوانين العقابية في هذا الشأن .

- **الأهمية العملية**

تبرز الأهمية العملية لموضوع البحث بما تمثله جرائم المساس بالأمن الأسري من أهمية كبيرة لكونها تمثل مواكبة ومسايرة لمقتضيات العصر الحديث الذي شهد انتهاك كبير لحرمة الحياة الخاصة بما تنطوي عليه من شرف واعتبار وتشهير في سمعه الأسر الأمنه بالإضافة إلى جرائم التهديد والسب والقذف على نحو لم يكن

معروفا من قبل وهذا ما حتم على المشرع للتدخل من خلال سن القوانين التي من شأنها مواكبة التطورات التكنلوجية وذلك لأجل توفير حماية للأمن الأسري من خطر التطورات التي من شأنها المساس بأمن وسلامة المجتمع, وذلك تبلور من خلال وضع نظام عقابي يتولى معاقبة مرتكبي الجرائم التي لها مساس بالأمن الأسري وذلك من شأنه أن يوفر حماية جنائية للأسرة من الناحيتين الموضوعية والاجرائية.

ثالثا: إشكالية الدراسة:

تتبلور اهم إشكالية في هذ الدراسة من خلال دراستنا لموضوع البحث على محورين :

المحور الموضوعي: يتمثل هذا المحور بمدى كفاية النصوص الجزائية وغير الجزائية المتعلقة بالجرائم الماسة بالأمن الأسري تلك التي تقع عن طريق الوسائل التقنية والتي اخذت تهدد أمن وكيان الأسرة.

المحور الاجرائي: ويتمثل هذا المحور في مدى كافية القوانين الاجرائية الجزائية بمجاراة خصوصية الجرائم الماسة بالأمن الأسري, وبالخصوص تلك التي تقع عن طريق الوسائل التقنية الحديثة , فضلاً عن ذلك غياب الملاكات المتخصصة بالتحري والتحقيق والذي هو بطبيعة الحال يزيد من تعقيد اثباتها ومواجهتها.

وتتلخص مشكلة البحث في ايجاد اجوبة للتساؤلات الاتية :

١. ما هو الأمن الأسري ؟
٢. ان التطور التكنلوجي يثير عدة مشاكل قانونية كونه علم المعالجة الآلية للمعطيات, فقد يساء استخدامه لارتكاب الجريمة عن بعد من ناحية أو تكون محلا للاعتداء عليها من ناحية أخرى مما يثير مسألة تكييف الاعتداء وما إذا كان يشكل جريمة أم لا؟
٣. كيف يتحقق الاخلال بالأمن الأسري في ضوء التطورات التكنلوجية التي لها اثار ذات مساس مباشر بالأمن الأسري ؟ وما هي نماذج الجرائم التي تتجلى عنها التطورات التكنلوجية الماسة بالأمن الأسري؟
٤. ماهي السبل التي يتم اللجوء اليها لغرض حماية الأمن الأسري ازاء حالة القصور التشريعي في مجال تنظيم الحماية الجنائية للأمن الاسري ؟ كافيه

رابعاً : أسباب اختيار موضوع الدراسة

تتمثل ابرز الاسباب في اختيار موضوع البحث بالنقاط الاتية :

١. هنالك ارتباط وثيق بين الأمن الأسري والمجتمع , فيتجلى ذلك الارتباط من خلال تفكك المجتمع او اصلاحه يؤدي الى تفكك او اصلاح الأسرة , لا سيما ان الأسرة تعد هي نواة المجتمع الاولى .

٢. ان اغلب المشاكل السائدة في المجتمع ما هي الا نتيجة لعدم استقرار الأسرة وعدم تحمل رب الأسرة للمسؤولية , فضلاً عن الضعف التربوي في اطار البيت العائلي , وهذا ناجم كما هو معلوم من ان امن الأسرة واستقرارها يعد اساس لأمن واستقرار المجتمع .

٣. ما نشاهده في الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام من خلال القنوات الفضائية فيما تبثه من اخبار ومشاهد مروعة التي اصبح لها دورا بارز في تهديد أمن الأسر خاصة والمجتمع عامة , ويتجلى ذلك بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأمن الأسري من خلال الاعتداء على الأسرار الأسرية , وكرامة الأسرة, هذا فضلاً عن انتهاك حرمة الحياة الخاصة , عبر وسائل التطور التكنلوجي .

٤. عدم وجود التشريعات الجنائية في العراق وبعض الدول التي توفر حماية للأمن الأسري من التفكك سواء في داخل المجتمع أو على صعيد الدول , لذلك آثرنا الى الرجوع الى القواعد العامة لقوانين عقوبات الدول لمعالجة جرائم الاعتداء على الأمن الأسري , نظراً لعدم وجود قوانين خاصة في هذا الشأن .

خامساً : اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف يمكن ابرازها وهي :

١. التعرف على الجرائم الماسة بالأمن الأسري في إطار تطور تقنيات المعلومات ولا سيما الجرائم المنافية للأخلاق والشرف والاعتبار وغيرها .

٢. الوقوف على التشريعات والدساتير والمواثيق الدولية التي وفرت حماية للأمن الأسري.

٣. الوقوف على الآليات المتبعة للوقاية من الجرائم التي تمس الأمن الأسري وكذلك أساليب المكافحة بعد وقوعها.

٤. ابراز اهتمام المشرع العراقي في مشروع قانون حماية الأمن الأسري في إطار مواكبة التغيرات السريعة لعصر تطور تكنولوجيا المعلومات وذلك للحفاظ على امن الأسرة من كافة المخاطر التي تهددها .

سادساً : نطاق الدراسة:

بالرغم من تنوع الجرائم الماسة بالأمن الأسري وتعددها , الا اننا سوف نتطرق الى جريمة الابتزاز الإلكتروني , وكذلك الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار (السب والقذف), فضلا عن جرائم الاباحة الجنسية , نظراً لخطورة هذه الجرائم وكثرة وقوعها على الأسرة, والتي تهدد الأمن الأسري .

سابعاً : منهجية الدراسة :

نظراً لتشعب المسائل التي يتطرق لها موضوع البحث فقدت اعتمدت على **المنهج الوصفي:** كونه المنهج الاكثر ملاءمة لموضوع البحث من خلال الوصف الصحيح لنصوص القوانين المقارنة في ضوء غاياتها وذلك للوصول إلى معالجة اكثر فاعلية لموضوع البحث , فضلاً عن إعتمادنا على **المنهج المقارن**, فقد تم من خلاله استعراض التشريعات والدساتير والمواثيق الدولية التي تطرقت للموضوع ومناقشتها لغرض معرفة مدى الحماية الجنائية التي وفرتها للأمن الأسري, فقد اعتمد البحث على اسلوب مقارنة التشريع العراقي مع التشريع الاماراتي والمصري.

ثامناً : هيكلية الدراسة

سوف نتطرق في الفصل الأول إلى ماهية الحماية الجنائية للامن الاسري في مواجهة التطور التكنلوجي ، وسوف ينقسم إلى مبحثين ، يكون عنوان المبحث الأول منه مفهوم الأمن الأسري ، أما المبحث الثاني فيندرج تحت عنوان اساس حماية الأمن الأسري .

أما الفصل الثاني فحمل عنوان نماذج الجرائم الماسة بالأمن الأسري في مجال التطور التكنلوجي وضوابط إثباتها، وقد قسمناه إلى مبحثين ، جاء الأول بعنوان نماذج من الجرائم المعلوماتية الماسة بالأمن الأسري ، أما المبحث الثاني فيندرج تحت عنوان ادلة إثبات الجرائم المعلوماتية ومواجهتها.